الاستثمارات السعودية تحتل المركز الأوّل في السوق المصري

زيارة ولي العهد لمصر تعطي انفراجة واسعة للتعاون الاقتصادي بين البلدين

□ *القاهرة – مكتب الجزيرة – على البلهاسي:*

تُعتبر القمّة المصرية السعودية التي ستشهدها القاهرة، حلقة هامّة في مسلسل دفع العلاقات الثنائية، وتعزيز التعاون بين الجانبين، خاصة في المجال الاقتصادي الذي عانى خلال الفترة الماضية، من بعض العثرات التي نجحت جهود القيادتين، المصرية والسعودية، في العمل على إزالتها مؤخراً.. فبعد غياب حوالي أربع سنوات متواصلة، بسبب الظروف السياسية في المنطقة، واندماج القيادتين المصرية والسعودية، في البحث عن مخرج لتفاعلات القضيتين الفلسطينية والعراقية خلال الثلاث سنوات الماضية، عادت من جديد قنوات التنسيق المصري – السعودي في جميع المجالات خاصة الاقتصادية والتجارية، وتشجيع فرص الاستثمار السعودي في مصر من جديد، باعتبار أنّ المملكة تحتل المرتبة الأولى في الاستثمارات العربية والدولية في مصر.

وتتويجاً لقنوات تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية، ومعالجة بعض السلبيات التي كانت تعترض النموذج الثنائي العربي البارز، بين القاهرة والرياض، تأتي القمّة المصرية السعودية وعلى جدول أعمالها بحث سبل دعم الملف الاقتصادي، متمثلاً في زيادة الاستثمارات المشتركة بين البلدين، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، خاصة أن القمة تأتي مع بداية دخول المنطقة الحرة العربية حيّز التنفيذ هذا العام.

والمعروف أنّ العلاقات الاقتصادية بين مصر والسعودية، تُعتبر مثار اهتمام القيادتين المصرية والسعودية، سواءً على مستوى الاتصالات والزيارات المتبادلة بين المسئولين من الجانبين، أو على مستوى القمة المصرية السعودية .. وهناك عدّة قضايا كانت على جدول اجتماعات الوزراء المرافقين لولي العهد السعودي في زياراته إلى مصر، يتباحثون فيها مع نظرائهم المصريين. ومن أبرز هذه القضايا إلغاء رسوم الإغراق المفروضة على المنتجات البتروكيماوية السعودية، والإلغاء الفوري للاستثناءات الممنوحة لبعض المنتجات المصرية بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، علاوة على بحث توقيع اتفاقية للإعفاء الشامل على أنشطة ومعدّات مؤسسات الطيران في البلدين، ومناقشة الالتزام المتبادل بالمعايير الفنية للتفتيش البحري على السفن العاملة بين موانئ البلدين، وفتح ميناء الغردقة للسفن السعودية لنقل الركاب تنفيذًا لاتفاقية تنسيق وتنظيم عمليات النقل البحري.

المفاوضات الاقتصادية بين القاهرة والرياض حققت نجاحاً ملموساً خلال الأشهر الماضية

وعلى الرغم من تميز العلاقات الاقتصادية بين المملكة ومصر، إلاّ أنه كانت هناك بعض المشكلات التي كانت تعوق تنمية التجارة بين البلدين، من بينها قضايا تهم الجانب المصري، وأخرى تهم الجانب السعودي .. وفيما يخص الفئة الأولى، كان هناك الحظر المؤقت المفروض على الصادرات المصرية من البطاطس، والعقبات الفنية التي تعترض نفاذ بعض الصادرات الأخرى، ومنها اللحوم الطازجة والمجمدة والشوكولاته والبصل والمستلزمات الطبية، كما كانت هناك مشكلة تسعير الأدوية المصرية في السعودية بأعلى من قيمتها، رغم عدم اتخاذ إجراء مصري مماثل في هذا الصدد حيال الأدوية السعودية المسجلة في مصر .. هذا فضلاً عن إجراءات أخرى تتعلق بتأشيرات الدخول، وطول إجراءات الفحص والتفتيش على بضائع الترانزيت المصرية.

أمّا المملكة فكانت تشكو من عدّة معوقات أمام تصدير بضائعها وسلعها إلى القاهرة، تأتي على رأسها قضية الرسوم النهائية التي فرضتها وزارة التجارة الخارجية المصرية، عن طريق جهاز مكافحة الدعم والإغراق على منتجات الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، بواقع ٥٢٪ على منتجات البوليستر، و٣٥٪ على منتجات البولي إيثلين، التي وصفها أحد المسئولين بشركة (سابك) بأنها حجر عثرة أمام صادرات المملكة، أكبر شريك تجاري لمصر في المنطقة، وأنها تتنافى والمساعي العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

إلاّ أنّ التنسيق المصري السعودي المتواصل، وحرص الجانبين على تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، وإزالة كلّ المعوقات التي تواجهه، نجح في حل معظم هذه القضايا، وكانت المفاوضات الاقتصادية بين الجانبين السعودي والمصري الجارية منذ عدة أشهر، بمثابة نموذج اقتصادي جيد تقتدي به الدول العربية الأخرى في إطار قيام إستراتيجية اقتصادية عربية، لتحقيق السوق العربية المشتركة الكبرى .. فقد بدأت في القاهرة الاجتماعات التحضيرية للجنة السعودية – المصرية المشتركة، التي بحثت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في إطار اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة، وتشجيع وتيسير دخول صادرات كلّ منهما إلى أسواق البلد الآخر، ومتابعة حل الإشكالات والعوائق التي قد تنشأ لانسياب التجارة البينية بين البلدين، بما يحقق آمال وطموح الشعبين، والعمل على تطوير دور القطاع الخاص في دعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية .. وناقش الاجتماع كذلك أهمية تطوير دور القطاع الخاص في دعم وتنمية العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين البلدين، لاسيما في مثل هذه الظروف التي يمر بها الاقتصاد العالمي، والحاجة إلى التكتلات الاقتصادية.

الأمير عبدالله بن عبدالعزيز

الرئيس محمد حسني مبارك

الجدير بالذكر أنّ السعودية ومصر، قد أنجزتا خطوات ناجحة في هذا المسار، حيث اتفق أعضاء مجلس الأعمال المصري – السعودي على إنشاء مكتب دائم في كلّ من القاهرة والرياض لتقديم الخدمات والتسهيلات لرجال الأعمال في البلدين.

كما اتفق الطرفان على وضع آلية لتبادل البيانات والمعلومات عن قواعد ومناخ الاستثمار والفرص المتاحة في البلدين، إضافة إلى إنشاء مركز لرصد فرص التسويق في مختلف المجالات الاستثمارية في البلدين.

وكانت زيارة وزير التجارة الخارجية والصناعة المصري المهندس رشيد محمد رشيد للمملكة في يناير الماضي، على رأس وفد رفيع المستوى من المسئولين والمختصين بالتجارة الخارجية في مصر، وعدد من رجال الأعمال، نقطة فاصلة وحاسمة، وضعت حجر الأساس لعلاقة شراكة اقتصادية حقيقية، بعد أن أجرى مباحثات مع د. هاشم يماني وزير التجارة والصناعة السعودي والتقى مع ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ووزراء المالية والاقتصاد والزراعة، حيث تم التوقيع في نهاية الزيارة على محضر اجتماع اللجنة والذي تضمن ١٣ بنداً، أهمها رفع الحظر السعودي على الصادرات المصرية إلى المملكة من الأغنام والماعز الحيّة واللحوم بجميع أنواعها، ووقف الإجراءات التي يتخذها جهاز مكافحة الدعم والإغراق بمصر ضد شركة سابك السعودية.

واتفق الوزيران، رشيد يماني، على أهمية دعم التبادل التجاري بين البلدين من خلال دراسة فكرة إنشاء صندوقين برأسمال مشترك، أحدهما لتوجيه الاستثمارات السعودية لمصر برأسمال قدره ٢٥٠ مليون دولار، فيما يبلغ رأسمال الصندوق الثاني ١٥٠ مليون دولار، ويتركز دوره على إنشاء بنية تحتية وآليات جديدة لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، ويركز نشاطه على مشروعات النقل. وقد اتفق الوزيران على قيام الجانب المصري بدراسة الفكرة وتقديم مقترحات لوضعها موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

مجلس الأعمال المصري السعودي نموذجٌ للتعاون الاقتصادي العربي

وجاء اجتماع مجلس الأعمال المصري السعودي الأخير في القاهرة، وهو الاجتماع السابع، بعد انقطاع مماثل منذ يناير ٢٠٠٢ بالرياض، تتويجاً لما تم الاتفاق عليه بين الوزيرين.

وتشير الإحصاءات إلى أنّ التجارة البينية بين السعودية ومصر في تزايد مستمر، فمن عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٣ قفزت الصادرات السعودية لمصر من ٤٦٨ مليون دولار إلى ٩١٤ مليون دولار، بزيادة تقدّر بنحو ٩٥ بالمائة، أمّا الواردات المصرية للسعودية فقد ارتفعت من ٢١٧ مليون دولار إلى ٣٠٣ ملايين دولار بزيادة تقدّر بنحو ٤٠ بالمائة في نفس الفترة.

وتتصدّر السعودية قائمة الدول العربية التي لها استثمارات في مصر خاصة في مجالات السياحة وبعض الصناعات الغذائية والجلدية. ويُعتبر البلدان أكبر شريكين تجاريين في المنطقة، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بينهما أكثر من ١,٥ مليار ريال (٦٠٠ مليون دولار)، فيما يبلغ عدد المشاريع الاستثمارية المشتركة بينهما ١١٢ مشروعاً، تبلغ تكلفتها نحو ٩,٢٢ مليارات ريال (٢,٤٥ مليار دولار) .. وتذكر بعض الإحصاءات المصرية أنّ حجم التبادل التجاري بين مصر والسعودية وصل خلال الفترة من يناير حتى أغسطس ٢٠٠٤م ٤١٨ مليون دولار. ويميل الميزان التجاري لمصلحة الجانب السعودي بمقدار ١٣٦ مليون دولار، حيث بلغ حجم الصادرات المصرية وفقاً للإحصاء المصري ١٤١ مليون دولار، بينما بلغت الصادرات السعودية لمصر ٢٧٧ مليون دولار.

في ندوة بغرفة المجمعة

المنشآت الصغيرة بوابة للعمل الحر

□ *المجمعة – فهد الفهد وصالح الدهش*

نظمت الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة المجمعة أمس الأول ندوة بعنوان: (المنشآت الصغيرة.. بوابة العمل الحر) بحضور وكيل محافظة المجمعة عبدالله بن محمد الربيعة ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة المجمعة فهد بن محمد الربيعة والدكتور فهد بن صالح السلطان أمين عام مجلس الغرفة ألقى خلاله أمين عام الغرفة التجارية الصناعية بمحافظة المجمعة عبدالله بن إبراهيم الجعوان كلمة أوضح فيها أن الهدف من قيام هذه الندوة هو تسليط الأضواء على المنشآت الصغيرة، وكذلك توفر للشباب التدريب واكتساب الخبرات بعد ذلك ألقى رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالمجمعة فهد بن محمد الربيعة كلمة أشار فيها إلى الدور الذي تلعبه المنشآت المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الوطني كمحور أساسي في اقتصادنا المحلي بعد ذلك قدم أمين عام الغرفة التجارية الصناعية بالمجمعة الأستاذ عبدالله الجعوان الأستاذ محمد دخيل الله السلمي مدير مركز تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الذي قدم ورقة العمل الأولى بعنوان: (دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية المنطقة) كما حاضر في الورقة الثانية الدكتور نبيل شلبي مستشار تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

■■■

ترجمة لنتائج اللجنة المشتركة

بانوراما مصرية بالرياض يوم ١١ مايو الجاري

□ *القاهرة – مكتب الجزيرة – علاء عبد الناصر:*

تشهد العاصمة السعودية الرياض أول معرض للسلع والخدمات المصرية تحت عنوان (بانوراما مصرية)، وذلك يوم ١١ مايو القادم، ويستمر عشرة أيام..

ويهدف المعرض إلى تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتيسير تبادل السلع والخدمات بينهما، ويُعتبر ترجمة للنتائج الإيجابية التي تحققت للاجتماع الأخير للجنة المصرية السعودية المشتركة الذي عقد بالقاهرة أوائل شهر أبريل الماضي برئاسة وزيري خارجيتي البلدين أحمد أبو الغيط والأمير سعود الفيصل.

ويضم المعرض الذي يُقام للمرة الأولى بالرياض ثلاثة أجنحة رئيسة الأول: للمنتجات الاستهلاكية والهندسية، والثاني: للمعمرة، والثالث: للخدمات سواء الطبية أو السياحية إضافة لمشاركة من الجامعات الأهلية ومؤسسات الخدمات.

التخصيص .. الاستثمار الغائب أم القادم

محاضرة الدكتور السويلم الأحد القادم

□ *الرياض – الجزيرة:*

يلقي د. توفيق عبد العزيز السويلم المستشار الاقتصادي والمحاسب القانوني مدير دار الخليج للبحوث والاستشارات الاقتصادية.

محاضرة بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض في تمام الثامنة والنصف صباحاً تحت عنوان (التخصيص.. الاستثمار الغائب أم القادم) وذلك يوم الأحد المقبل.

تتناول المحاضرة العديد من المحاور المهمة والمتعلقة بالتخصيص من حيث: خلفية عامة عن التخصيص – المفاهيم – الأهداف – القرارات التي اتخذت بشأنه – الأدوار المنتظرة للعديد من الجهات – المعوقات التي تواجه عملية تطبيق التخصيص أو التأخير في برامج التخصيص – عرض نماذج من المشروعات التي قد يطبق عليها التخصيص ليكون مردودها الاقتصادي في صالح الاقتصاد الوطني.

توفيق السويلم

تستهدف تنمية الثروة السمكية في الوطن العربي

المنظمة العربية للتنمية الزراعية تعلن بدء التقدم لجائزتها السنوية للعام الحالي

□ *القاهرة – مكتب الجزيرة – أحمد سيد:*

أعلنت المنظمة العربية للتنمية الزراعية عن فتح باب التقدم لجائزتها للإبداع العلمي في المجال الزراعي للعام الحالي والتي ستخصص في مجال (تقانات تطوير إنتاج وتنمية الثروة السمكية في الوطن العربي).

وصرح الدكتور سالم اللوزي مدير عام المنظمة أن هذه الجائزة تمنحها المنظمة منذ عام ١٩٩٧ في إطار برنامجها السنوي لتشجيع البحوث الزراعية التطبيقية الأصيلة والمبتكرة والتي لها الريادة العلمية في المجال الذي تعالجه، بما تضيفه من معرفة فكرية متميزة ذات طبيعة تطبيقية.

وقال إن الجوائز تمنح للبحوث الثلاثة الفائزة مرتبة وفقاً لنتائج التقييم وتبلغ القيمة المالية للجوائز الثلاث اثنين وعشرين ألف دولار، منها ١٠ آلاف دولار للجائزة الأولى و٧ آلاف للثانية وخمسة آلاف للجائزة الثالثة.

كما تمنح المؤسسات التي أجريت فيها البحوث الفائزة درع المنظمة تقديراً لها على توفير الظروف الملائمة للبحث والباحثين.

وأضاف اللوزي أنه سيتم توزيع الجوائز على الفائزين خلال اجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة في أبريل العام المقبل.. مشيراً إلى أن شروط التقديم للجائزة تتضمن ألا يكون البحث المقدم لنيل الجائزة منشوراً أو مقبولاً للنشر في إحدى المجلات العلمية المتخصصة المحكمة، وأن يكون البحث لم يمض على إنجازه أكثر من خمس سنوات، وألا يكون قدم أو سيتم الحصول به على درجة علمية، وأن يكون الباحث المتقدم لنيل الجائزة من مواطني الدول العربية وعلى قيد الحياة.

وأرجع مدير المنظمة أسباب اختيار عنوان الجائزة عن تنمية الأسماك إلى دراسة أجراها خبراء المنظمة منذ فترة كشفت عدم وجود خريطة استثمارية تستند على سياسات وإستراتيجيات محددة توضح الأهداف من تنمية المصايد (بحرية وعذبة) وتحدد نوع وحجم المخزونات السمكية، كما توضح الأسس الفنية والاقتصادية لمختلف تقنيات استزراع الأسماك وهو ما يساهم في تحديد نوع وحجم الاستثمارات المطلوبة، مشيرة إلى أن هذه الإستراتيجية ضرورية لتوجيه المستثمرين وإرشادهم إلى مجالات الاستثمارات في هذا القطاع.

ويشكل التمويل إحدى العقبات الرئيسية في استغلال المصايد وفي نشر تربية الأسماك خاصة البحرية منها.

وقد بدأ استزراع الأسماك حديثاً في الدول العربية، خاصة الاستزراع البحري، إلا أن نظمه وأساليبه لا تزال مجهولة لدى كثير من المستثمرين وما زالت التقنيات الملائمة لكل دولة في حاجة إلى تحسين وتجديد، الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة بإقامة مشاريع نموذجية إيضاحية ودعمها بالبحوث والخدمات وتوفير مستلزمات الإنتاج.

ومن معوقات تنمية الثروة السمكية في العالم العربي – حسب المنظمة العربية – قلة الخبرات والكفاءات العلمية وانعدامها في بعض الدول العربية وضعف التدريب في معظمها، مما أدى إلى قلة المعلومات العلمية اللازمة لإدارة المصايد وقلة المرشدين الذين يكونون حلقة الوصل بين المراكز البحثية والأنشطة الحقلية.. ناهيك عن تدهور المخزونات السمكية في كثير من مسطحات المياه بسبب التلوث والصيد الجائر.. إضافة إلى افتقار قطاع الصيد إلى البنيات الأساسية في الموانئ التي تتوفر فيها الخدمات من ورش وصيانة ومخازن تبريد وثلج وسلع استهلاكية.

اعتماد الشهادة الدولية للحاسب والإنترنت (IC3) في المملكة

□ *الرياض – الجزيرة:*

اعتمدت المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني شهادة (IC3) الدولية للحاسب والإنترنت كشهادة معادلة لدورة استخدام الحاسب الآلي في الأعمال المكتبية لمدة ٣ شهور.

ومن المعروف أن الشهادة تلقى قبولاً عالمياً واسعاً باعتبارها معياراً دولياً يؤكد أن الحاصل عليها يملك المعرفة والمهارات الأساسية للحاسب والإنترنت.

وتمتلك شركة الخليج للتدريب والتعليم حقوق اعتماد الشهادة في المملكة، لموقعها الريادي في قطاع التدريب السعودي، ولحرصها على اعتماد الشهادات الدولية وتعريبها بالمملكة، حيث ساهمت من قبل بتعريب الشهادة الدولية في صيانة الحاسب الآلي A+.

وتشير التقديرات إلى أن عدد الحاصلين على شهادة (IC3) أكثر من مليوني شخص في العالم، كما تجد الشهادة دعماً واعترافاً من قبل منظمات وهيئات دولية عديدة، وتقدم في أكثر من ٦٠ دولة بـ٨ لغات من بينها اللغة العربية، فيما بلغ عدد الخبراء المشاركين في تأسيس مقياس ثقافة الحاسب لهذه الشهادة ٢٧٠ خبيراً من ١٩ دولة.

الحصول على الشهادة يتطلب اجتياز ثلاثة اختبارات موزعة على ثلاثة مواضيع رئيسية، وهي: مبادئ الحاسب والتطبيقات الأساسية وتطبيقات الإنترنت.. حيث يقيس اختبار مبادئ معرفة المستخدمين بمعدات وأجهزة الحاسب والبرمجيات والمهارات الأساسية في نظم التشغيل، ويقيس اختبار التطبيقات الأساسية مدى كفاءة المستخدمين في التطبيقات المكتبية مثل مايكروسوفت وورد، ومايكروسوفت اكسل، أما اختبار تطبيقات الإنترنت فيقيس المهارات الأساسية في استخدام الشبكات والبريد الإلكتروني والإنترنت وبرامج تصفح الإنترنت، وأيضا مدى استيعاب المستخدم لتأثيرات الحاسب والإنترنت على المجتمع.

وتقدم شهادة (IC3) أسئلة عملية تدمج أحدث تقنيات الاختبار الاحترافية من خلال مزيج من الأسئلة المعتمدة على المعرفة والمهام المعتمدة على الأداء، حيث يتم حساب النتيجة تلقائياً، ونتائج الاختبار تكون فورية، والحصول على نسخة رقمية من النتيجة في الحال بمجرد إكمال الاختبار، ويمكن للمتدرب الالتحاق بالاختبارات في أماكن مختلفة في العالم.

يشار إلى أنه يمكن التدريب والحصول على شهادة (IC3) باللغة العربية من المؤسسات التعليمية والتدريبية المعتمدة في المملكة.

شركة رعاية تضع خطة لتطوير مستشفى الوطني

□ *الرياض – الجزيرة:*

افاد مدير عام الشركة الوطنية للرعاية الطبية (رعاية) الدكتور سليمان البلالي بأن الشركة كلفت فريقا متخصصا في مجال تطوير المستشفيات في بلجيكا للقيام بدراسة الوضع الحالي لمستشفى الوطني واقتراح أفضل البدائل لتطويره وبناء على تقرير الفريق الاستشاري تمت دعوة عدة مكاتب هندسية استشارية لإعداد التصاميم اللازمة لبناء برج من سبعة أدوار يحل محل مبنى المستشفى القديم وهناك خطة واضحة مستقبلية لبناء هذا البرج وتطوير المستشفى من جميع جوانبه بما في ذلك توفير مواقف سيارات كافية لإنشاء مستشفى حديث بسعة ١٥٠ سريرا على احدث الاسس العلمية للمستشفيات. الجدير بالذكر ان مستشفى الوطني يعتبر أول مستشفى أهلي انشىء في منطقة الرياض ويقع في موقع استراتيجي بالنسبة لمدينة الرياض.

في الاقتصاد

د. سامي الغمري

شركاء في البناء

هل هناك علاقة مباشرة بين حماس الموظفين وبين النجاح المالي لمؤسسة معينة؟.. وأيهما يسبق الآخر النجاح أم الحماس؟

للإجابة على السؤالين تبين من دراسة أجريت على ثلاثين شركة تعمل في قطاع الخدمات وشملت أكثر من ١٠ آلاف موظف سعودي أثبتت فيها بعد تحليل البيانات واستخلاص النتائج، أن ثقافة المؤسسة تشكل أهم عامل في نجاحها أو فشلها، وأن ثقافة أي دور إعمال يرتبط بشخصيتها التي تتكون عناصرها من مزيج مركب من القيم والمعتقدات والعادات واللوائح والتنظيمات. ولكي يعرف الموظف تماماً ما هي ثقافة المؤسسة التي يعمل بها، فعليه أن ينظر إلى الطريقة التي يؤدي بها العمل في مختلف أقسامها وإداراتها، وإلى الطريقة التي يتفاعل بها مع المراجعين والعملاء والاتجاهات داخلها، وأن يلاحظ مدى التغيرات التقنية والإدارية التي ظهرت في المؤسسة خلال فترة عمله بها، بعدئذ يمكنه أن يقيم مكان العمل الذي يعمل فيه على ضوء حجم الإنجازات التي تمت خلالها.

الدراسة السابقة بينت أن نجاح المؤسسة لا يتأتى من تطبيق إجراءات معينة، بل بما يدور في العقول وفيما يفكر به المديرون، الذين يؤثرون كثيراً على ما تحققه المؤسسة الاقتصادية.. فالمديرون الناجحون ينتقون الموظفين الأكفاء ويهتمون بهم كبشر قبل اهتمامهم بهم كموظفين، والمديرون يعرفون أن ثقافة المؤسسة لا تتحقق أو تترسخ إلا بإدراك المعوقات المستقبلية التي قد تطرأ عليها من إجراءات يحددونها هم ومن سمات شخصياتهم، وأن يعثر المديرون على طرق يشجعون بها كل فرد لكي يتصرف بشكل مناسب، وإن كان هذا يتطلب الكثير من محاولات النصح والنقد والثواب والعطاء على أن يكون ذلك بأسلوب ينم على الاحتراف والاحترام، ورغم أن قواعد الأعمال قد تغيرت أخيراً خاصة حينما شهد العالم تحولا في أساليب العمل منذ ظهور النهضة الصناعية وعندما بدأت البشرية تعيش وتتلمس أبعاد عالم جديد تسوده تقنية متطورة يتمثل الآن في شبكة الإنترنت التي بها يتم التركيز على كيفية توصيل المعلومات والسلع والمنتجات في عالم شبكي مترابط وأسواق متداخلة إلا أن التغيرات الملموسة في ثقافة دور الأعمال واهتمامها بمواكبة المتغيرات التقنية كانت سريعة ومتوازية مع التغيرات التنموية الاقتصادية التي تشهدها المملكة نفسها في السنوات القليلة الماضية، فقد ذكرت الدراسة أن مهارات الاتصال والسمات الشخصية للمديرين السعوديين تغيرت تغيراً إيجابياً وأثبتت نجاحها في مواكبة التغيرات العصرية العالمية، وخلقت إحساساً بالانتماء والمشاركة في البذل والبناء، فلسان حال المديرين والموظفين السعوديين سواء في القطاع الخاص أو العام هو (نحن جميعاً سواء، لأننا جميعاً شركاء في بناء هذا الوطن الغالي).

يعلن علي عبدالرزاق العبدالكريم (م / رزق)
عن إنهاء خدمات مكفولها/ **محمد شحاته**
مصري الجنسية فمن له مطالبة تجاه المذكور عليه الاتصال على ت / ٤٤٧٥٠٤٣ ج / ٠٥٠٢٧٦٠٧١٩ وذلك خلال مدة أسبوع من تاريخه ولإخلاء المسؤولية جرى نشره

فقدان سجل تجاري
يعلن فرع مؤسسة السمات التجارية لصاحبها/ صالح عبدالله صالح العويني عن فقدان سجلها التجاري رقم ٧٩٢٤٠ والصادر من جدة يرجى ممن يعثر عليه أن يسلمه مشكوراً إلى مكتب السجل التجاري بالرياض أو الاتصال ٢١٢٠٤٧٣ أو إبلاغنا على فاكس ٢١٢١١٢٣

(إعلان إنهاء خدمات معقب)
تعلن مؤسسة إبراهيم الراشد الحميد بريدة عن إنهاء خدمات معقبها / **عبدالرحمن سليمان عبدالعزيز الغلفص**
اعتباراً من ١/ ٣/ ١٤٢٦هـ وتحذر المؤسسة من التعامل معه باسمها لذا وجب التنويه.